

Distr.: General
28 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة الستون
البند ١٤٦ من جدول الأعمال
تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/68/724). ولدى النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية كان آخرها الردود الخطية التي وردت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وكان تقرير الأمين العام قد قدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٧ بء، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة.

ثانياً - التقدم المحرز في المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - يقدم الأمين العام، في الجزء الثاني من تقريره، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز منذ صدور تقريره السابق. ويذكر الأمين العام، في الفقرة ٩ من التقرير، إلى أن خريطة مسح مصدقة للأرض المخصصة قد أعدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويشير الأمين العام



الرجاء إعادة استعمال الورق



أيضاً إلى أن الاتفاق بين الأمم المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة بشأن مقر الآلية الدولية قد وُقِعَ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأثناء النظر في اقتراح الأمين العام، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومة قد توجَّح بالتوقيع في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ على اتفاق مكمل بشأن الأرض التي منحتها الحكومة مجَّاناً إلى الأمم المتحدة.

٣ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحكومة ستتولى، إضافة إلى منح الأرض، إنشاء طريق يصل موقع المرفق بالطريق الرئيسي، وستوفر أيضاً الهياكل الأساسية لإيصال المياه والكهرباء إلى الموقع. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن الآلية ستكون مسؤولة عن التكاليف الرأسمالية لإنشاء أي طرق داخلية ضمن موقع المرفق الجديد وصولاً إلى حدود الأرض المخصصة للمرفق. وبالمثل، أُبلغت اللجنة بأن الآلية هي التي ستتولى إنشاء خطوط نقل التيار الكهربائي ولوحات التوزيع الكهربائية في الموقع وتغطية تكاليف وصلها بنقطة الإمداد الرئيسية. وسيتم التعامل بالطريقة نفسها مع إمدادات المياه اللازمة للاستهلاك داخل الموقع. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن التفاصيل الفنية المتعلقة بالمرافق الأخرى، من قبيل الغاز، والصرف الصحي، وصرف المياه حين حدوث العواصف، غير معروفة حتى الآن وسيتم تحديدها خلال مرحلة تصميم المشروع. ومن المتوقع أن الآلية ستتولى بنفسها توفير هذه المرافق. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن جميع هذه التكاليف قد أُخذت في الحسبان بصورة كاملة في ميزانية المشروع.

٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتعاون المستمر بين الآلية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، وتعرب عن ثقتها في أنه سيستمر طوال مراحل المشروع كلها. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تكرر الإعراب عن تقديرها للحكومة لقيامها بتوفير الأرض للمرفق الجديد وكفالة ما يلزمه من أعمال وصل بالخدمات دون تكبيد الأمم المتحدة أية تكاليف (A/67/768، الفقرة ٣).

٥ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره (A/68/724) إلى أن مديرة مشروع متفرغة قد وُظِّفت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأن مقر عملها سيكون في أروشا، وأنها ستتولى كفالة الإدارة المتكاملة للمشروع والتنسيق وحسن توقيت الأعمال. ويشير الأمين العام كذلك في الفقرة ١٨ من تقريره إلى أن مديرة المشروع ستمسك سجلاً أولاً للمخاطر يبيِّن المخاطر ونتائجها المتوقعة.

٦ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن أنواع مخاطر المشروع التي سيجري تحديدها في السجل ستستند إلى تسعة مجالات تركيز (المسائل التقنية؛ والإدارة؛ والمشتريات؛

والتعاقد؛ والموارد؛ والحوكمة؛ والتنفيذ من قبل البلد المضيف؛ وأصحاب المصلحة؛ والسلامة والأمن؛ والمجالات الأخرى) وإلى إحدى عشرة فئة (التخطيط؛ والميزانية والشؤون المالية؛ والنطاق؛ والجدول الزمني؛ والمسائل القانونية؛ ومعايير الموقع؛ والتصميم؛ والتشييد؛ والتسليم؛ والتشغيل والصيانة؛ والمسائل العامة). وأبلغت اللجنة كذلك بأن السجل يستند إلى نهج نوعي ينطوي على تقييم المخاطر بدرجات تصاعديّة بحسب احتمالات وقوعها ومستوى تأثيرها. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التقييم الكمي للمخاطر سيجري بعد إعداد الصيغة النهائية لتقديرات التكاليف.

٧ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٩ من تقريره إلى أن العمل جارٍ حالياً على استقدام موظف مشتريات متفرغ لتقديم خبرة متخصصة في مجال المشتريات المتصلة بأعمال التشييد، وأن مقر عمله سيكون في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظف المشتريات، الذي سيكون عضواً في الفريق المعني بالمشروع، سيكون إضافة إلى ذلك مسؤولاً أمام رئيس فريق دعم الهياكل الأساسية التابع لشعبة المشتريات، إدارة الشؤون الإدارية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن عمل موظف المشتريات انطلاقاً من مكتب المشتريات الإقليمي الذي يقع في عنتيبي سيتيح له استخدام منظومات شعبة المشتريات، ونماذج العقود، وأنواع الدعم اللوجستي الأخرى المقدمة من شعبة المشتريات في نيويورك. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بإضافة موظف متفرغ لشؤون المشتريات إلى فريق المشروع. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن فريق المشروع، الذي يعمل في أروشا، سيحافظ على تماسكه من الناحية التقنية رغم وجود موظف المشتريات في مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي. وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة الاستشارية بأن مكتب المشتريات الإقليمي كان قد أنشئ بوصفه مشروعاً تجريبياً (A/67/683)، الفقرات من ٧ إلى ١٣).

٨ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٥ من تقريره إلى أن الخبير الاستشاري سيُطلب بتقديم مقترح لتصميم المرافق الجديدة يتواءم مع الميزانية المأذون بها والجدول الزمني المعتمد. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إعداد وثائق العطاءات وعملية طلب تقديم العروض جرت كلها بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية. ولدى قيامها بذلك، أُبلغت اللجنة بأن فريق المشروع قد استخلص الدروس من تجربة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي حيث تم رفض رسوم التصميم المتعلقة بتحديد "قاعة أفريقيا" بسبب عدم الامتثال لشروط العقد. وذكّر كذلك أن أحد الدروس الرئيسية المستفادة في هذا الصدد يتعلق بأهمية توخّي الوضوح والدقة التامة في تحديد نطاق الخدمات، بما في ذلك وضع قائمة صريحة بالنواتج المطلوبة مرفقة بجدول زمني. وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية استخلاص

الدروس من تجارب مشاريع التشييد الأخرى، ولا سيما ضرورة توفر ما يلزم من خبرة ومهارات لدى الخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم فضلا عن اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من تبعات أي تأخير. وإن اللجنة، إذ تشير إلى تعليقها السابقة على هذا الموضوع، فإنها تؤكد مجددا ضرورة الاسترشاد بالدروس المستفادة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التشييد الكبرى في المستقبل (A/68/585، الفقرة ٦٩).

٩ - ويذكر الأمين العام في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من تقريره أن اجتماعين قد عُقدا بين الآلية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٧ بآء الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تبادل الآراء على صعيد ثنائي مع مثل هذه المؤسسات القضائية لمناقشة المسائل محل الاهتمام المشترك، بما في ذلك بحث إمكانية تقاسم المرافق، خاصة قاعة المحاكمات. ويشير الأمين العام إلى أن المؤسستين لم تستطعا تحديد مجالات ملموسة للتعاون لأن عملية التخطيط لإنشاء هيكل دائم لإيواء المحكمة الأفريقية ما زالت في مراحلها الأولية.

١٠ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الآلية لا تزال تعتزم مواصلة مناقشة إمكانية تقاسم مرافق قاعات المحاكمة مع المحكمة الأفريقية، بالإضافة إلى الخدمات الفرعية مثل قاعة الرياضة المخصصة لموظفي الأمن أو الكافيتريا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن رئيس قلم الآلية قد اجتمع مع الرئيس المقبل لقلم المحكمة الجنائية الدولية لبحث الفرص المحتملة للتعاون مع المنظمة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس مكتب القلم في فرع أروشا قدم إحاطة غير رسمية بشأن الآلية ومرافقها الجديدة إلى المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يحتمل أن يكون مقره في المستقبل في لاكيلاكي على مقربة من موقع مقر الآلية.

١١ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود التي بذلتها الآلية للمبادرة إلى التعاون مع المؤسسات القضائية الأخرى وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٧ بآء وتشجع الأمين العام على مواصلة استطلاع الفرص المتاحة لمزيد من التعاون.

ثالثا - الجدول الزمني للمشروع

١٢ - رحبت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/67/768، الفقرة ١٥) بتقليص الجدول الزمني للمشروع من خمس سنوات وثلاثة أشهر إلى أربع سنوات، وشجعت الأمين العام على مواصلة بحث الخيارات المطروحة لتقليص مدة المشروع بأكثر من ذلك. وبالمثل، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٣ من

قرارها ٢٤٤/٦٧ بآ أن يبذل مزيداً من الجهود لتقليص مدة مشروع البناء. ويشير الأمين العام في الفقرة ٣٠ من تقريره (A/68/724) إلى أن الآلية ترى، عقب إجراء استعراض دقيق للجدول الزمني للمشروع الوارد في تقريره السابق (A/67/696، الفقرة ٤٨)، أن من المتعذر تقصير مدة هذا المشروع أكثر من ذلك دون المساس بنوعية التصميم والبناء.

١٣ - ويشير الأمين العام في الفقرتين ٣١ و ٣٩ من تقريره (A/68/724) إلى أن عملية اختيار خبير استشاري في التصميم المعماري والهندسي قد شارفت على الانتهاء، ولكنها تأخرت لنحو شهرين. ويشير كذلك إلى أن العمل جارٍ للتخفيف من تأثير هذا التأخير عبر استخدام وسائل الشراء المستعجلة وتدابير استباقية أخرى. ولدى الاستفسار، زوّدت اللجنة بجدول زمني محدّث لأنشطة المشروع (انظر المرفق). وإذ تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتأكيدات التي تعد باسترداد الوقت الضائع، فإنها تظل رغم ذلك تشعر بالقلق من التأخير، وتشدد على وجوب أن ترصد الآلية المشروع بعناية أكبر وأن تتخذ أية تدابير ضرورية للتخفيف من المخاطر المحتملة بحيث تكفل إنجازها ضمن حدود الجدول الزمني الإجمالي. وعلاوة على ذلك، تتوقع اللجنة أن يُضطلع بأنشطة المشروع مع الامتثال لإجراءات الشراء المعمول بها.

رابعاً - نفقات المشروع وترتيبات التمويل التكاليف المتوقعة

١٤ - يعرض الأمين العام في الفقرة ٣٥ من تقريره حالة نفقات المشروع الفعلية والمتوقعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويبين التقرير أن مجموع النفقات المتوقعة للمشروع يبلغ ٨ ٧٨٧ ٧٣٣ دولاراً أنفق منه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبلغ ١٦٨ ٣١٥ دولاراً. وتشمل هذه النفقات الفعلية التي قدرها ١٦٨ ٣١٥ دولاراً مبلغ ١٥٥ ٩١٩ دولاراً لتكلفة توظيف مديرة المشروع؛ ومبلغ ١٢ ٣٩٦ دولاراً لتكاليف سفر الموظفين ما بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع. وتشمل النفقات المتوقعة اعتمادات للطوارئ قدرها ١ ٠٥٠ ٣٧١ دولاراً جرى حسابها بنسبة ١٥ في المائة من تكاليف البناء وأتعاب المهندس المعماري. وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام بأن اعتمادات الطوارئ لم تُستخدم بعد. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً أنها تتوقع أن تُغطى تكاليف المشروع من الموارد المعتمدة من أجل تجنب الحاجة إلى السحب من اعتمادات الطوارئ (A/67/768، الفقرة ١٧).

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٥ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام مع مراعاة تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة.

المرفق

الجدول الزمني المحدث لمشروع تشييد المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا

مرحلة العمل	مدة الإنجاز (يوما تقويميا)	تاريخ البدء	تاريخ الإنجاز
المرحلة الأولى: الإعداد	٢١	٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤	١٧ آذار/مارس ٢٠١٤
المرحلة الثانية: التصميم	١٤٠	١٨ آذار/مارس ٢٠١٤	٥ آب/أغسطس ٢٠١٤
المرحلة الثالثة: الجزء الأول من أعمال ما قبل التشييد	٢٨	٦ آب/أغسطس ٢٠١٤	٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
المرحلة الرابعة: الجزء الثاني من أعمال ما قبل التشييد	١٢٧	٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
المرحلة الخامسة: التشييد	٣٥٤	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٥